مشروع إنشاء مركز تحكيم تجاري سعودي مصري

(تصور مقدم من د. منصور بن صالح الخنيزان)

تقديم
د. منصور بن صالح الخنيزان
عضو مجلس الأعمال السعودي المصري

القاهرة - 25 يونيو 2013م

تنويه

هذه الورقة هي خلاصة دراسة علمية تحليلية موسعة حول العلاقات الاقتصادية السعودية المصرية، ودور التحكيم التجاري في تحقيق العدالة الناجزة التي تحمي مصالح المستثمرين السعوديين في مصر ومصالح المستثمرين المصريين في السعودية.

المحـــــاور

أولاً: قراءة في واقع العلاقات الاقتصادية السعودية المصرية.

أ ـ الأهمية الاقتصادية المتبادلة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

ب ـ تطور العلاقات التجارية بين البلدين.

ج ـ تطور تدفقات الاستثمارات بين البلدين.

ثانياً: أهم المشاكل التي تواجه الاستثمارات السعودية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م.

ثالثاً: الأسباب والظروف التي تحتم إنشاء مركز تحكيم تجاري سعودي مصري.

رابعاً: ماهية مركز التحكيم التجاري السعودي المصري.

أ ـ الرؤية .

ب ـ الرسالة.

ج ـ القيم.

د ـ الأهداف الإستراتيجية.

هـ ـ الأنشطة الأساسية والفرعية.

و ـ المقر.

ذ ـ مصادر التمويل.

خامساً: دور القطاعين الحكومي والخاص بالبلدين في دعم إنشاء المركز.

سادساً: البرنامج التنفيذي والزمني لإنشاء المركز.

أولاً: قراءة في واقع العلاقات الاقتصادية السعودية المصرية:

أ ـ الأهمية الاقتصادية المتبادلة بين مصر والمملكة العربية السعودية:

❖ أهمية مصر الاقتصادية بالنسبة للمملكة:

- ❑ سوق كبيرة تمثل عمق للأسواق السعودية والخليجية (سوق تمثل حوالي 90 مليون نسمة).
- ❑ بوابة هامة للمنتجات السعودية إلى دول القارة الأفريقية العربية وغير العربية .
- ❑ مورد للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية للأسواق السعودية.
- ❑ مصدر رئيسي للعمالة والخبرات العلمية والفنية والمهنية إلى الاقتصاد السعودي.
- ❑ أكبر دولة إسلامية في عدد المعتمرين (متوسط 570 ألف معتمر سنوياً).
- ❑ شريك اقتصادي يمكن الاستفادة من خبراته في مجالات الإصلاح الاقتصادي والتعامل مع منظمة التجارة العالمية.
- ❑ اقتصاد يتسم بأنه أكثر اقتصادات المنطقة تنوعاً، ومن ثم يضمن استمرار واستقرار النمو للاستثمارات السعودية في مصر.
- ❑ شريك اقتصادي مؤهل لعضوية الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

❖ الأهمية الاقتصادية للمملكة بالنسبة لمصر :

- سوق هامة للكثير من الصادرات المصرية (سوق تمثل حوالي 29 مليون نسمة ومتوسط دخل سنوي 21 ألف دولار للفرد) .
- مستوعب هام للعمالة المصرية ومن ثم مصدر للتحويلات من العملات الأجنبية ومساهم فى حل مشكلة البطالة بالاقتصاد المصري.
- شريك اقتصادي هام يمثل مصدر رئيسي للحركة السياحية (أكثر من 400 ألف سعودي يزورون مصر سنوياً).
- شريك اقتصادي يقوم بدور المستثمر غير المصري الأول بالاقتصاد المصري في كافة القطاعات الاقتصادية.
- مستثمر هام يساهم بقوة في مشروعات التنمية السياحية والزراعية والعمرانية.

ب ـ تطور العلاقات التجارية بين البلدين (بالمليون ريال):

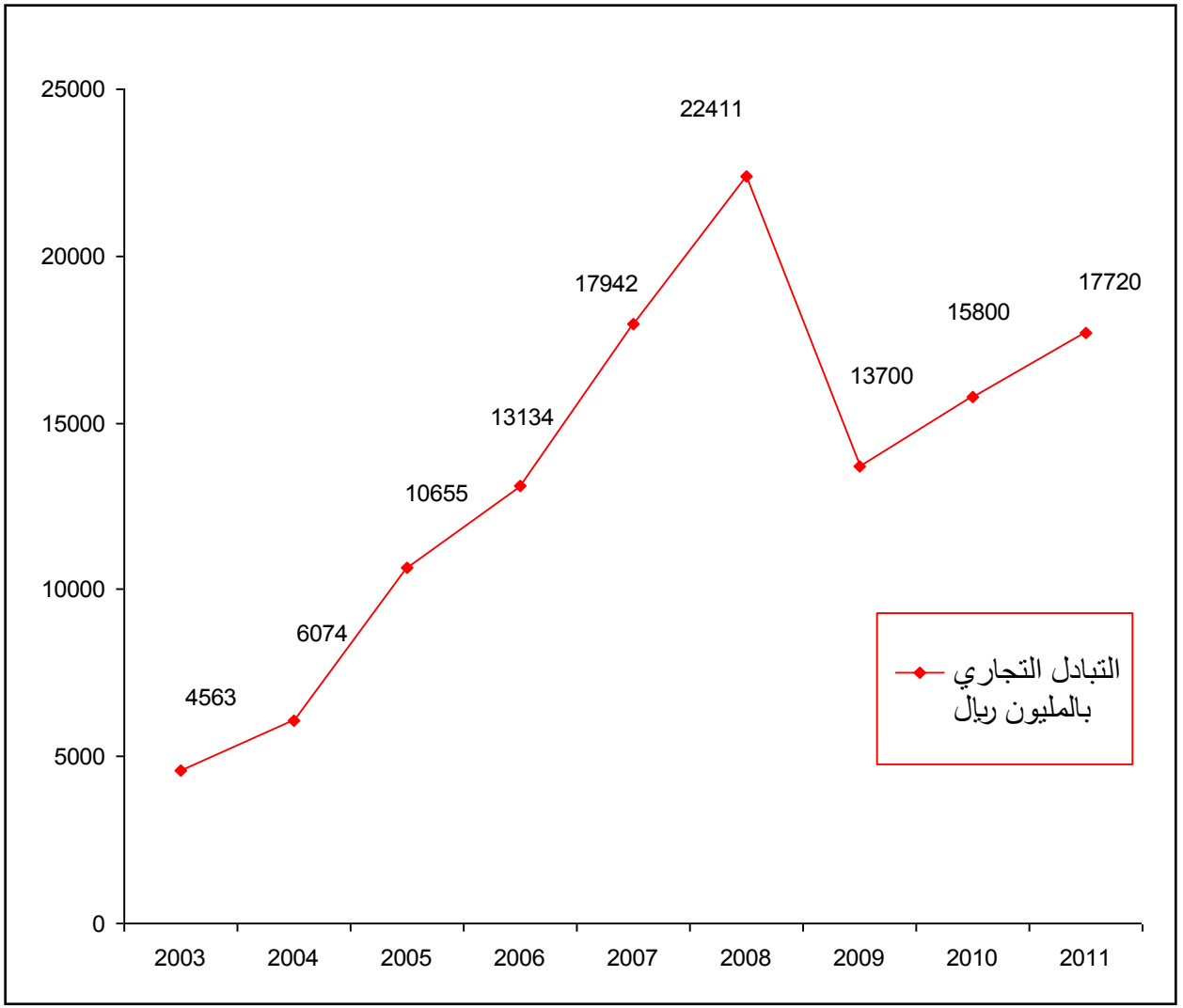

أهم الواردات السعودية من مصر

- الحديد والصلب .
- الأثاث .
- المنتجات الغذائية .
- المواد الخام (الحبوب والخضروات والفاكهة) .
- المنتجات الطبية.

أهم الواردات المصرية من السعودية

- الوقود والزيوت المعدنية .
- البلاستيك والمطاط .
- المواد الكيماوية .
- الآلات والمعدات .
- معدات النقل .

❖ الملاحظ أن :

- ❑ هناك نمو ملحوظ في متوسط حجم التبادل التجاري بين الطرفين.
- ❑ تعتبر المملكة أكبر شريك اقتصادي عربي لمصر.
- ❑ تعتبر مصر الشريك التجاري رقم 17 للمملكة في الصادرات ورقم 19 في الواردات.
- ❑ صادرات المملكة لمصر تمثل حوالي 2% من إجمالي الصادرات السعودية، وواردات المملكة من مصر تمثل حوالي 1,2% من إجمالي واردات المملكة.
- ❑ تواجه منتجات كل طرف منافسة حادة في أسواق الطرف الآخر بسبب اتفاقيات تحرير التجارة التي يبرمها كل طرف مع أطراف أجنبية.
- ❑ ما زالت زيوت النفط ومنتجاتها تمثل النسبة الأكبر من صادرات المملكة، في حين تمثل المنتجات الزراعية والغذائية النسبة الأكبر من الواردات.
- ❑ ومن ثم هناك فرصة كبيرة لزيادة تدفقات التجارة بين الطرفين لتتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية وحجم الأسواق في البلدين، عن طريق الاستفادة من عناصر تكامل اقتصادي البلدين.

ج ـ تطور تدفقات الاستثمارات بين البلدين:

- وفقاً للبيانات المصرية بلغ صافى الاستثمارات السعودية في مصر من العام 2007/2006م حتى الربع الأول للعام 2013/2012م حوالي 1888.9 مليون دولار

- وفقاً للبيانات السعودية بلغ صافى الاستثمارات المصرية في السعودية حوالي 1,2 مليار دولار، وبلغت الاستثمارات السعودية في مصر أكثر من 10 مليار دولار.

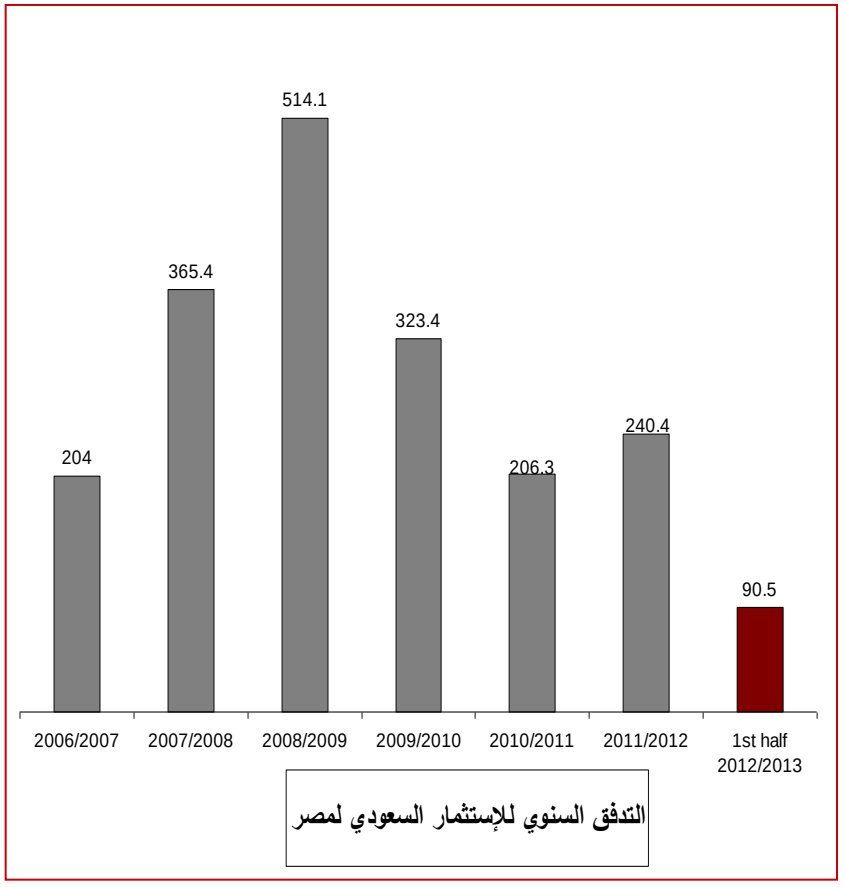

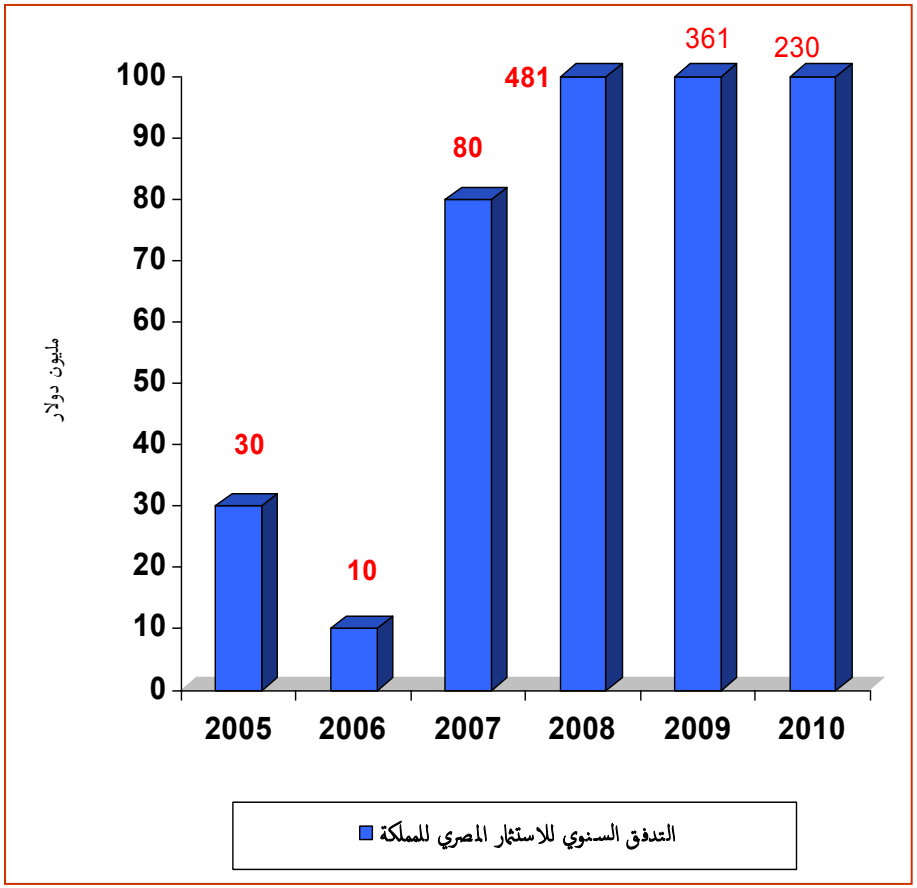

المصدر : البنك المركزي المصري

تطور عدد الشركات السعودية في مصر ورأسمالها المصدر

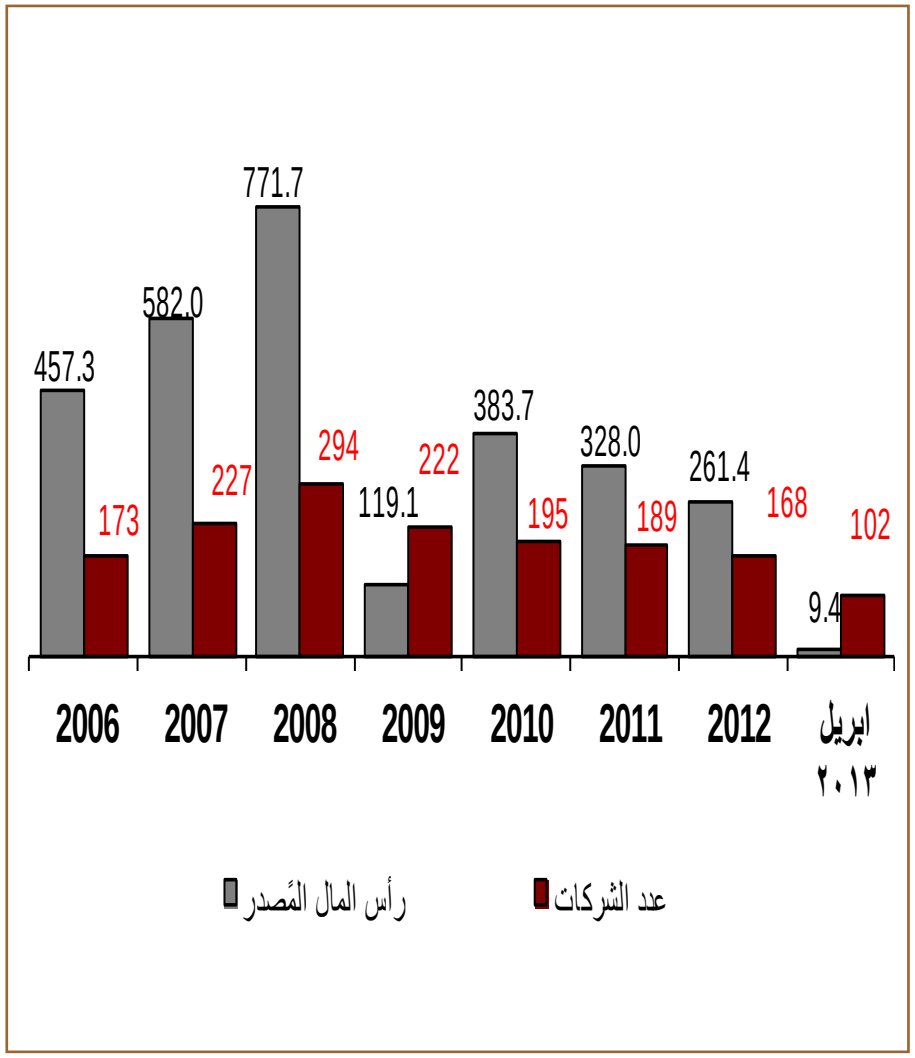

توزيع الاستثمارات السعودية في مصر قطاعياً

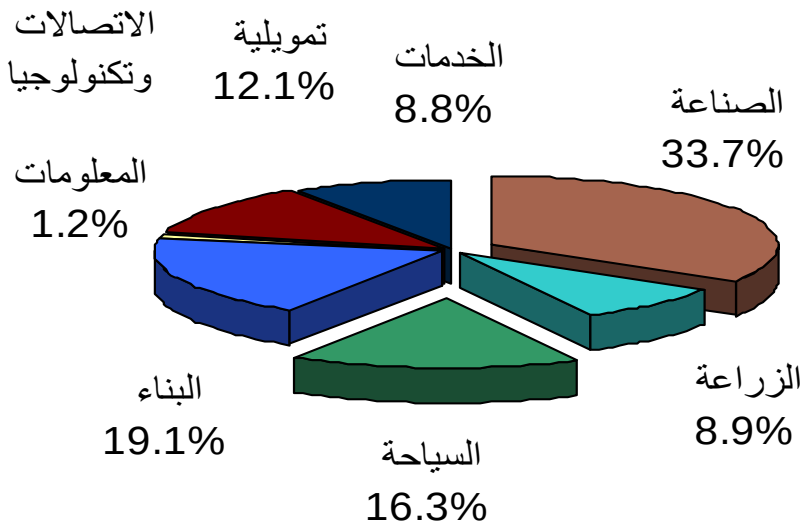

د ـ أهم الشركات السعودية المساهمة في مصر :

الشركة	القطاع	المساهمة (بالمليون دولار)
TMG للاستثمار العقاري و السياحة	التمويل - في كل المجالات	286.0
جولدن بيراميدز بلازا	السياحة - الفنادق والقرى السياحية والمنتجعات	195.7
المصرية المتحدة للسكر	الصناعة - التحويلية للحاصلات الزراعية	147.4
العربية الأولى للاستثمار والتنمية (Fadico)	المالية - الإسكان والتعمير.	128.6
أسيك للأسمنت	الصناعة - أسمنت	108.3
القلعة للاستشارات المالية	مالية	105.8
المصرية لمنتجات الألبان والأغذية	الصناعة - منتجات الألبان	104.0
النعيم القابضة للاستثمارات	التمويل في جميع المجالات	99.6
السويس للاسمنت	الصناعة - أسمنت	94.8
الاسكندرية للسكر	صناعات غذائية	94.8
الوطنية لإنتاج الدواجن	زراعية - إنتاج حيواني	81.6
مكه للصناعة والتجارة	صناعات غذائية	80.6
مصر السعودية للاستثمار العقاري والتنمية السياحية	عقاري – سياحي	80.5
المراكز المصرية للتطوير العقاري	العقارات - تملك، إقامة وإدارة المجمعات التجارية والفنادق	74.5

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية

ثانياً: أهم المشاكل التي تواجه الاستثمارات السعودية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م:

- صدور أحكام قضائية ببطلان عقود أبرمها مستثمرون سعوديون مع الحكومات السابقة فى اطار برنامج التخصيص المصري (شركة أنوال السعودية فى صفقة عمر افندى مثالاً).

- تضرر كثير من الاستثمارات السعودية من أحداث الثورة وما نتج عنها من تداعيات أثرت على أنشطة الاستثمارات السعودية.

- تعثر العديد من المشاريع السعودية بسبب التعقيدات الإدارية (شركة نوباسيد للبذور مثالاً).

- وجود نزاعات بين أصحاب الاستثمارات السعودية والحكومة المصرية حول أسعار أراضى حصلت عليها هذه الاستثمارات فى سنوات سابقة.

- طول فترة التقاضى وارتفاع تكلفة التقاضى وما ينجم عنها من مشاكل للاستثمارات.

ثالثاً: الأسباب والظروف التي تحتم إنشاء مركز تحكيم تجاري سعودي مصري:

- ضخامة حجم الاستثمارات السعودية في مصر، ونموها المتواصل.
- غلبة السمة القانونية على معظم النزاعات والمشاكل التي تواجهها الاستثمارات السعودية في مصر.
- طول فترة التقاضي التي تعاني منها الاستثمارات السعودية في مصر، وتفرع العديد من القضايا عن القضية الرئيسية في المحاكم المصرية.
- رغبة الجانب المصري في تسوية النزاعات التي تواجه الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات السعودية بصفة خاصة، وذلك من أجل تحسين صورة مناخ الاستثمار في مصر، وجذب مزيد من الاستثمارات السعودية والعالمية للاقتصاد المصري.
- ارتفاع تكلفة التحكيم التجاري الدولي في حالة ذهاب السعوديين للتحكيم الدولي، وصعوبة الذهاب لهذا النوع من التحكيم في بعض الحالات.
- انتشار الوعي بين المستثمرين السعوديين في مصر والمستثمرين المصريين في المملكة بأهمية التحكيم التجاري لفض ما يواجهونه من مشاكل ونزاعات.

رابعاً: ماهية مركز التحكيم التجاري السعودي المصري:

أ ـ الرؤية :

أن يكون المركز كياناً عربياً وعالمياً بارزاً في مجال تقديم خدمات التحكيم والفصل في النزاعات التجارية .

ب ـ الرسالة :

تقديم وتطوير خدمات التحكيم التجاري كآلية عصرية وفعالة للفصل في النزاعات التجارية .

ج ـ القيم :

تحقيق العدالة المطلقة والناجزة، والتحكيم بحيادية كاملة، والإلتزام بالنزاهة والشفافية التامة في مراقبة عمليات التحكيم.

د ـ الأهداف الإستراتيجية:

- أن يكون المركز أحد الآليات التي تعزز الاستثمارات المتبادلة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية من خلال استخدامه من قبل الأطراف المختلفة لفض المنازعات التجارية.

- أن يكون المركز الملاذ الأول والمفضل لمواطني المملكة ولمواطني جمهورية مصر العربية ولغيرهم من مواطني الدول الشقيقة والصديقة لفض منازعاتهم التجارية فيما بينهم من ناحية وبين الغير من ناحية أخرى.

- أن يكون المركز الملاذ الأوحد لمواطني المملكة العربية السعودية ولمواطني جمهورية مصر العربية ولمواطني الدول العربية الأخرى لحل النزاعات التجارية الناشئة عن تطبيق أحكام الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي، ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الاستثمار العربية المشتركة وغيرها من الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة.

- بناء مكانة وسمعة إقليمية ودولية بين الجهات المتخصصة في فض المنازعات التجارية، والمساهمة بالرأي في تطوير هذا العمل فى المنطقة العربية ليقوم على أسس عملية ومهنية رفيعة.

- إدارة ملفات المنازعات التجارية والقيام بمهام السكرتارية لهيئة التحكيم من خلال الأساليب التكنولوجية الحديثة، وإنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات التي تخدم عمليات التحكيم.

- بذل كافة الجهود لبناء جيل مميز من المحكمين السعوديين والمصريين والعرب من خلال حزمة متكاملة من البرامج التدريبية والفعاليات الأخرى كالمؤتمرات والندوات وورش العمل.

- استخدام الأدوات العصرية لتوعية مواطني المملكة العربية السعودية، ومواطني جمهورية مصر العربية ومواطني الدول العربية الأخرى بأهمية التحكيم التجاري ودوره في تحقيق العدالة الناجزة في مجتمع الأعمال.

هـ ـ الأنشطة الأساسية والفرعية.

- نشاط التحكيم التجاري.
- نشاط تقديم الاستشارات في مجال التحكيم التجاري.
- نشاط تنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات ذات الصلة بالتحكيم التجاري.
- نشاط إصدار النشرات والمطبوعات ذات الصلة بالتحكيم التجاري.

و ـ المقر.

يقترح أن يكون مقر المجلس في جمهورية مصر العربية، وأن يكون هيئة إقليمية مستقلة له حصانة، وغير مقيد بالنظام القانوني المصري أو السعودي، كما أن الأحكام الصادرة عن المركز لا تعد صادرة عن جمهورية مصر العربية، ولا تخضع هذه الأحكام لرقابة البطلان لدى قضاء البلدين.

ذ ـ مصادر التمويل.

تتمثل مصادر ميزانية المركز في الآتى:

- ❑ التبرعات التي تقدم من القطاع الخاص والحكومات في الجانبين السعودي والمصري.
- ❑ إيرادات المركز من نشاطاته المختلفة.
- ❑ عوائد استثمار احتياطات وفوائض المركز المالية.
- ❑ رسوم القيد في قائمة المحكمين والخبراء بالمركز.

خامساً: دور القطاعين الحكومي والخاص بالبلدين في دعم إنشاء المركز:

- تقديم الدعم المعنوي والقانوني للمركز ليكون كياناً قوياً معترف به من الحكومة والقطاع الخاص في البلدين.

- احترام أحكام المركز والعمل على تنفيذها من قبل الحكومات والقطاع الخاص في البلدين.

- دعم المركز مالياً من خلال التبرعات والمساهمات، ومن خلال المساعدة في توفير مقر للمركز أو قطعة أرض للبناء عليها.

- تشجيع المستثمرين السعوديين والمصريين لاستخدام المركز لفض المنازعات فيما بينهم وفيما بينهم وبين الغير من البلدان الأخرى.

سادساً: البرنامج التنفيذي والزمني لإنشاء المركز:

الإجراء	الجهة المسئولة	الفترة الزمنية						
		يوليو 2013	أغسطس 2013	سبتمبر 2013	أكتوبر 2013	نوفمبر 2013	ديسمبر 2013	يناير 3013
عرض التصور على القطاع الخاص في المملكة ومصر، لتبنيه وأخذ مرئياته بشأن دور المركز وآلية عمله	مجلس الأعمال السعودي المصري (الجانب السعودي)							
توفير تمويل مبدئي لجهود تأسيس المركز	مجلس الأعمال السعودي المصري							
وضع مسودة النظام الأساسي واللائحة التنفيذية للمركز	فريق عمل متخصص تحت إشراف مجلس الأعمال السعودي المصري							
توفير مقر للمركز بالقاهرة وتأثيثه	مجلس الأعمال السعودي المصري							
بدء إجراءات تسجيل المركز وأخذ الموافقات القانونية	الإدارة التنفيذية للمركز							
بدء المركز في مزاولة نشاطاته	الإدارة التنفيذية للمركز							

كلمة ختامية

العلاقات السعودية المصرية علاقات تتجاوز بكثير المصالح الاقتصادية الضيقة، ومن ثم على القطاعين الحكومي والخاص في البلدين التعاون للتغلب على أي معوقات تحول دون تحقيق شراكة كاملة بين البلدين.

من المنطقي أن نتعاون لتسهيل تدفقات السلع ورؤوس الأموال بين البلدين، وأن نلتزم بما نوقع عليه من اتفاقيات وعقود، وإذا اختلفت وجهات النظر فليكن التحكيم من خلال مركز التحكيم السعودي المصري هو خيارنا المفضل والوحيد.

شكراً لحسن استماعكم